الأمم المتحدة

E/2011/NGO/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة الفرنسيسكان الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2011/100.

270511 250511 11-31782 X (A)

بيـان*

منظمة الفرنسيسكان الدولية منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام. وتلتزم المنظمة بمعالجة المسائل المتعلقة بالفقر المدقع وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق أنشطة الدعوة التي تقوم بها لدى حكومات وطنية في الأمم المتحدة. وبالتركيز على هذا، نعالج بصورة منتظمة قضايا تتعلق بحقوق الطفل وإمكانية الحصول على التعليم.

وتوفير التعليم الجيد – ولا سيما التعليم الابتدائي – حق من حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وفي اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تلتزم بها الدول الأطراف فيهما.

ويتسم تحقيق الغاية ٢ ألف من الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، بأهمية فائقة. وتعتقد منظمة الفرنسيسكان الدولية أن كفالة توفير التعليم، على الأقل التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، تساعد على الحد من الفقر وتعالج بدورها سلسلة من قضايا حقوق الإنسان الأخرى. ونحن نرى ما يلي: (أ) تمثل المدارس بيئة آمنة للأطفال، خاصة في أشد المناطق فقرا؛ (ب) وبالنسبة للأسر الفقيرة، تتيح المدارس أنشطة حفازة ودعما فكريا وتخلق فرصا جديدة للأطفال في بيئة التعلم؛ (ج) وفي المدرسة، يمكن للأطفال إقامة علاقات اجتماعية وتعلم النظافة الصحية واكتساب عادات حميدة أخرى، بما في ذاك كيفية الوقاية من الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا.

وبصورة أكثر تحديدا، تود منظمة الفرنسيسكان الدولية أن توجه الاهتمام بشكل خاص إلى أن تحقيق الغاية ٢ ألف من الأهداف الإنمائية للألفية سييسر تحقيق الهدف ٣ منها، بشأن المساواة بين الجنسين. وفي الواقع، تنطوي كفالة تعميم التعليم لجميع الأطفال أيضا على تعميمه لجميع الفتيات في العالم. وسيساعد هذا بدوره على الحد من الزواج المبكر، حيث أن من الأرجح أن تتزوج الفتاة المتعلمة في سن أكبر وأن تصبح أكثر استعدادا لرعاية أطفالها/أسرتها. وسيساعد تحقيق الغاية ٢ ألف من الأهداف الإنمائية للألفية أيضا على كفالة تحسين فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة وحصولهم على التغذية، وذلك عن طريق تحسين التعليم. وفي النهاية، سيزداد الدافع للبحث عن عمل لدى الفتيات اللاتي أتيحت لهن فرصة الالتحاق بالمدرسة الابتدائيـــة. ومن ثم من الأرجح أن يتجنبن الوقوع في أحابيل الشبكات الإجرامية والبغاء والوظائف التي تعد من قبيل الرق والاتجار بهن. وستحصل الفتيات المتعلمات على رواتب أفضل لقاء عملهن، وسيتمكن من المشاركة في الحياة السياسية، فضلا عن الإطار الاجتماعي – الاقتصادي في مجتمعاتهن المحلية.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

وعلى النقيض من ذلك، من شأن حرمان الأطفال من الحصول على التعليم أن يجعلهم أكثر عرضة لسوء المعاملة والاستغلال والإصابة بالأمراض. وبصورة خاصة، يصبح الأطفال غير الملتحقين بمدارس عرضة بصورة خطيرة لعمل الأطفال والاشتغال بالجنس والأنشطة الإجرامية ومن الأرجح استخدامهم في الصراعات كجنود أطفال، أو أن يصبحوا أطفال شوارع.

تقييم عام، خطوات إيجابية

تلاحظ منظمة الفرنسيسكان الدولية مع الارتياح أنه، وفقا للإحصاءات المتاحة والمعلومات المباشرة التي حصل عليها فرنسيسكان يعملون على مستوى القواعد الشعبية، واصل معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ارتفاعه، وبلغ ٨٩ في المائة في بعض البلدان النامية. وترحب منظمة الفرنسيسكان الدولية بصورة خاصة بأن إلغاء رسوم الدراسة بالمدارس الابتدائية أدى في بعض البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وتبين الإحصاءات والبحوث أن معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية زاد فيما بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٨ في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من ٥٨ في المائة إلى ٧٦ في المائة (أي بزيادة تبلغ ١٨ نقطة مئوية). وخلال الفترة نفسها، شهد جنوب آسيا زيادة نسبتها ١١ نقطة مئوية وشهد شمال أفريقيا زيادة نسبتها ٨ نقاط مئوية. وبالإضافة إلى ذلك، حدث انخفاض كبير في إجمالي عدد الأطفال غير الملتحقين بمدارس (حيث بلغ عددهم ١٠٦ ملايين طفل في عام ١٩٩٩ و ٦٩ مليون طفل في عام ٢٠٠٨). والأهم من ذلك، من دواعي سرور المنظمة أن تقر بأنه في حدود الأرقام المذكورة أعلاه، ضاقت أيضا الفجوة بين الجنسين. وفي الواقع، انخفضت نسبة الفتيات غير الملتحقات بمدارس من ٥٧ في المائة إلى ٥٣ في المائة خلال الفترة نفسها. بيد أن هذه الأرقام عامة وينبغي تقييم الحالة عن طريق رصد كل حالة على حدة.

التحديات الخاصة

رغم التقدم المذكور أعلاه، تشعر منظمة الفرنسيسكان الدولية بقلق شديد إزاء استمرار وجود عدد من القضايا التي تحول دون تحقيق الغاية ٢ ألف من الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقا كاملا. وبصورة خاصة، تود المنظمة أن تؤكد على أنه ما زال يجري التصدي بصورة سيئة للتحديات التالية: (أ) أكبر عقبة أمام التعليم هي الفقر. ولا تستطيع الأسر المعيشية الفقيرة أن تتحمل إرسال أطفالها إلى المدرسة، بسبب الرسوم الدراسية أو التكاليف غير المباشرة الأخرى المتصلة بالتعليم. ومن الأرجح أن تنقطع عن الدراسة الفتيات الصغيرات اللاتي يعشن في فقر بمعدل يزيد ٣,٥ مرة عن معدل انقطاع الفتيات اللاتي يعشن في أسر

غنية؛ (ب) ومن المرجح أن يبلغ عدد الأطفال الذين يعيشون في مناطق ريفية أو نائية وينقطعون عن الدراسة ضعف عدد أطفال الحضر الذين ينقطعون عنها. وينعكس هذا في الفجوة بين الجنسين في الإحصاءات بين تعليم فتيات الريف والحضر. والفتيات هن أول من يخرجن من الدراسة إذا شكل هذا مشكلة للأسرة (مشاكل مالية، الأعمال المترلية، رعاية أفراد الأسرة، الأعمال الريفية)؛ (ج) وهناك عقبة أخرى تتمثل في الآثار الاجتماعية والثقافية والجنسانية المترتبة على التعليم. ففي كثير من المناطق، هناك تصور بأن استثمار موارد مالية في تعليم الفتيات أمر غير جدير بالاهتمام؛ (د) غالبا ما يعاني الأطفال من السكان الأصليين أو الأطفال الذين ينتمون إلى أقليات عرقية من التمييز والاستبعاد من التعليم الرسمي؛ (هـ) كما تحول الصراعات المدنية والاضطرابات والأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية دون الالتحاق بالمدارس وهي تشكل عقبات كأداء أمام حقهم في التعليم؛ (و) ولا يكفل توفير التعليم الابتدائي المجاني وحده الانتظام بالدراسة. إذ ينبغي أن يكون التعليم الابتدائي مجانيا وإلزاميا. ففي نصف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، لا يصل أكثر من ٣٠ في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى الصف النهائي؛ (ز) الأطفال المعوقون من بين أشد الفئات تضررا. وتفرض الفرص المحدودة والتهميش تحديات خطيرة على الهدف الإنمائي بالنسبة لهم. ففي بلدان مثل جمهورية تترانيا المتحدة وملاوي، من المرجح أن يبلغ معدل انقطاع الأطفال المعوقين عن الدراسة ضعف معدل أقرانهم. وحتى في البلدان المتقدمة النمو، يمثل الأطفال المعوقون أغلبية من يستبعدون من التعليم. وحتى في بلدان أوروبية مثل بلغاريا ورومانيا، لا يحصل على التعليم الابتدائي سوى ٥٨ في المائة من الأطفال المعوقين.

دراسة حالات إفرادية أجرتها منظمة الفرنسيسكان الدولية

كينيا (٢٠١٠): طبقت حكومة كينيا مجانية التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٣. وتتألف هذه السياسية من التزام حكومي بإلغاء الرسوم الدراسية للمدارس الابتدائية وتغطية تكاليف مواد التدريس والتعلم، وأجور المدرسين والموظفين الرئيسيين من غير أعضاء هيئة التدريس، والأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية. ونتيجة لمجانية التعليم الابتدائي، تحسّن معدل انتظام التلاميذ بالدراسة وبقاؤهم في المدارس. وعلى سبيل المثال، زاد عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية على الصعيد الوطني من ٥،٩ مليون طالب في عام ٢٠٠٢ إلى ٨,٥ مليون طالب في عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من مجانية التعليم الابتدائي، ما زالت توجد حواجز كأداء تحول دون انتظام الأطفال بالمدارس. وهي تشمل تكاليف مباشرة مثل التكاليف المرتبطة بالزي الرسمي، ومواد التدريس، والرسوم الدراسية، وبرامج التغذية وتعيين موظفين من غير أعضاء هيئة

التدريس بالمدرسة. كما أن توزيع المدارس متفاوت مما يزيد من مصاعب إمكانية الوصول إليها في بعض المناطق. وفي أنحاء معينة من كينيا، مثل الجزء الشمالي من البلد، تفصل مسافة تتراوح ما بين ٢٠ و ٤٥ كيلومترا ما بين مدرسة وأخرى. ومع تزايد الطفرة في معدلات الالتحاق بالمدارس، يشهد التعليم الابتدائي عددا من التحديات مثل المرافق التي تجاوزت طاقتها، والاكتظاظ في المدارس – لا سيما في الأحياء الفقيرة الحضرية – وارتفاع النسب بين التلاميذ والمدرسين في المناطق كثيفة السكان. ونتيجة لذلك لجأ المدرسون إلى طرق تدريس عفا عليها الزمن. وعلاوة على ذلك، لم يتم تقليل التفاوتات والثغرات بين مناطق الريف والحضر وبين الفتيان والفتيات. كما ساهم في تدهور معدلات الانتظام بالدراسة وجود عدد كبير من الأطفال الذين تشردوا نتيجة للعنف الذي أعقب الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠٠٧.

التوصيات

(أ) أن تتخذ حكومة كينيا المزيد من التدابير للتصدي للتحديات التي ما زالت قائمة أمام توفير التعليم الابتدائي المجاني لجميع الأطفال عن طريق تخصيص موارد مالية كافية تضارع زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس. وينبغي توجيه هذه الموارد من أجل توفير هياكل أساسية ملائمة وزيادة عدد المدرسين المدربين؛ (ب) معالجة نقص فرص حصول الأطفال المستضعفين على التعليم وسد الثغرة بين مناطق الحضر والريف، والأطفال الأغنياء والفقراء، وبين الفتيان والفتيات.

جامايكا (٢٠١٠)

العقبة الرئيسية أمام الإعمال الكامل للحق في التعليم، بما في ذلك تكافؤ فرص الحصول على التعليم الجيد في المرحلتين الابتدائية والثانوية هي الممارسة المنتظمة التي درج فيها على ''توجيه'' الطلاب في النظام التعليمي في جامايكا. ويجري توجيههم بممارسة التقييم المسبق لقدرات الطلاب بهدف إحلالهم في مجموعات متجانسة. ودرج على اتباع هذه الممارسة بصورة منهجية في نظام التعليم في جامايكا رغم أن سياسة التعليم في جامايكا تنص على عدم ممارسة التوجيه. وتشير أحدث البحوث التربوية إلى أنه قد ثبت أن تشكيل مجموعات ذات قدرات مختلطة أفيد في التعليم العام من تجميع الطلاب معا بصورة متجانسة.

التوصيات

(أ) أن تضمن حكومة جامايكا تكافؤ فرص الحصول على التعليم الجيد للجميع، بالتخلي عن ممارسة ''التوجيه''؛ (ب) أن تتجنب وصم الطلاب ذوي القدرات الأقل،

ومكافحة ممارسة إطلاق صفات تحقر من شأنهم عليهم مثل ''ليس على استعداد بادئ ذي بدء''.

جزر سليمان (٢٠١٠)

يلزم ''بيان السياسات للائتلاف الوطني من أجل الإصلاح والتقدم'' الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الحكومة بكفالة إتاحة فرص حصول جميع سكان جزر سليمان على التعليم الجيد على قدم المساواة. ومع ذلك تشكل إمكانية الحصول على التعليم الجيد مشكلة مستمرة للأطفال في جزر سليمان. وأظهرت دراسة لخط الأساس أجريت في ٦٠ مجتمعا محليا تقريبا في إقليم ماليتا أن ما يقرب من ٣٦ في المائة من الأطفال في سن الدراسة لا ينتظمون بمدارس. ويعاني البلد من نقص حاد في عدد المدرسين المؤهلين واكتظاظ الفصول الدراسية والموارد التعليمية المحدودة. وتؤثر هذه العوامل على قطاع التعليم بأكمله ويزيد من تفاقمها ضعف الإدارة المدرسية وعدم فعالية مشاركة المجتمعات المحلية في العديد من المدارس. ومما يثير قلقا شديدا أيضا أن الحكومة لا تشير سوى إشارة محدودة إلى مبادئ حقوق الطفل في سياساتها التعليمية. وعلاوة على ذلك، التعليم في المدارس الابتدائي مجاني إلا أنه غير إلزامي. وقد أعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل، في ملاحظاتهما الختامية ، عن قلقهما لأن التعليم الابتدائي في جزر سليمان ليس إلزاميا، حسبما تتطلبه المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة ١٨ من اتفاقية حقوق الطفل.

التوصيات

(أ) أن تجعل حكومة جزر سليمان التعليم الجيد الابتدائي الأساسي إلزاميا، وفقا للمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل؛ (ب) من أجل إتاحة تكافؤ فرص الحصول على التعليم لجميع الأطفال، تخصص نفقات ذات أولوية للأطفال المعوقين؛ (ج) زيادة إنفاق الحكومة على التعليم من أجل تطوير هياكله الأساسية، أي زيادة عدد المدرين الدربين مهنيا، بالإضافة إلى زيادة عدد المدارس والفصول الدراسية المجهزة بمعدات ملائمة.

التوصيات الختامية

من أجل تحقيق الغاية ٢ ألف من الأهداف الإنمائية للألفية، تدعو منظمة الفرنسيسكان الدولية الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات الوطنية إلى أن تنظر في التوصيات التالية: (أ) مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية خطوة أولى: ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن تكفل الحكومات أن يصبح التعليم إلزاميا وأن ينتظم

الأطفال بالمدارس؛ (ب) ينبغي ألا يشكل الفقر عامل تمييز في الحصول على الاحتياجات التعليمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال من الأسر الفقيرة. وينبغي للحكومات كفالة إتاحة فرص وصولهم إلى المدرسة وتمكنهم من حضور الفصول الدراسية وعدم تأثرهم بالتكاليف المالية غير المباشرة المرتبطة بالتعليم؛ (ج) ولدى وضع الخطط التعليمية، ينبغي للحكومات أن تراعي كلا من الاحتياجات الشخصية والمادية. ويشمل هذا كفالة أن يغطي عدد المدرسين والفصول الدراسية الطلب ويعكس عدد الطلاب على النحو الصحيح؛ (د) الاستثمار في التعليم الجيد. ولا يمكن إنقاذ الأطفال من الفقر والظروف التي تشبه العبودية إلا عن طريق التعليم الجيد، بما يتيح لهم فرصا وآمالا جديدة في حياتهم؛ (هـ) كفالة عدم التمييز في الوصول إلى المدارس ضد الأطفال من المجتمعات الريفية ومن السكان الأصليين والأقليات العرقية، فضلا عن الأطفال المعوقين. وكفالة عدم تعرضهم أيضا للإقصاء والتهميش أثناء وجودهم في المدرسة؛ (و) اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للتمييز القائم على أساس نوع الجنس في الوصول إلى المدرسة. وكبح الممارسات الثقافية المتحيزة لأحد الجنسين والممارسات التقليدية الضارة التي تحول دون التحقيق الكامل للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للفتيات؛ (ز) كفالة عدم حرمان الأطفال الذين عانوا من حرب وصراع واضطراب اجتماعي وأزمة إنسانية وكارثة طبيعية من حقهم في التعليم. واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق الاستمرارية في التعليم لجميع الأطفال المتضررين؛ (ح) التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولية الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعي والثقافية، وتنفيذ هذه الصكوك.